

Press Release

انخفاض تكاليف الطاقة النظيفة يمكن أن يؤدي إلى تعزيز العمل المناخي في تدابير الانتعاش الخاصة بكوفيد-19

- أُضيفت سعة بلغت 184 غيغاواط من سعة الطاقة النظيفة في عام 2019، وهي قفزة بلغت 20 غيغاواط من أصل 164 غيغاواط أُضيفت في عام 2018 (1 غيغاواط يماثل قدرة مفاعل نووي).
- تم الوصول إلى هذه القدرة الجديدة بنفس الاستثمار تقريباً الذي أنفق لعام 2018 - 282.2 مليار دولار أمريكي - مما يدل على انخفاض التكاليف
- تم التخطيط لتحقيق الوصول إلى 826 غيغاواط من الطاقة المتجددة غير المائية الجديدة بحلول عام 2030، بتكلفة محتملة تصل إلى حوالي تريليون دولار أمريكي. ويعد هذا المبلغ أقل من 1200 غيغاواط المضافة في العقد الماضي وأقل بكثير مما هو مطلوب لاتفاق باريس

فرانكفورت/ نيروبي، 10 يونيو 2020 - مع الأضرار التي ألحقتها جائحة كوفيد-19 بصناعة الوقود الأحفوري، أظهر تقرير جديد أن الطاقة المتجددة أكثر فعالية من حيث التكلفة من أي وقت مضى، مما يوفر فرصة لإعطاء الأولوية للطاقة النظيفة في تدابير الانتعاش الاقتصادي وتقريب العالم من تحقيق أهداف اتفاق باريس.

يُحلل تقرير الاتجاهات العالمية في الاستثمار في الطاقة المتجددة لعام 2020 - الصادر عن من برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) ومركز التعاون بين مدرسة فرانكفورت وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة - اتجاهات الاستثمار لعام 2019 والتزامات الطاقة النظيفة التي تعهدت بها البلدان والشركات للعقد القادم.

وأشار التقرير إلى التزامات تعادل 826 غيغاواط من الطاقة الجديدة غير المائية المتجددة، بتكلفة محتملة تبلغ حوالي تريليون دولار أمريكي، بحلول عام 2030. وسيطلب الوصول إلى المسار الصحيح للحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية دون درجتين مئويتين -الهدف الرئيسي لاتفاق باريس - زيادة السعة بحوالي 3000 غيغاواط بحلول عام 2030، ويعتمد المقدار الدقيق على مزيج التكنولوجيا التي سيتم اختيارها. كما ستخفض الاستثمارات المخطط لها كثيرا عن 2.7 تريليون دولار التي تم الالتزام بها في مصادر الطاقة المتجددة خلال العقد الماضي.

ومع ذلك، يُظهر التقرير أن تكلفة تركيب الطاقة المتجددة قد وصلت إلى مستويات منخفضة جديدة، وهو الأمر الذي يعني أن الاستثمارات المستقبلية ستوفر قدرة أكبر بكثير. وتزايدت قدرة الطاقة المتجددة، باستثناء السدود الكهرمائية الكبيرة التي تزيد قدرتها عن 50 ميغاواط، بمقدار 184 غيغاواط في عام 2019. وتعد هذه الزيادة السنوية الأعلى في التاريخ البالغة 20 غيغاواط أو 12 في المائة، أكثر من السعة الجديدة التي تم تشغيلها في عام 2018. ومع ذلك، كانت الاستثمارات لكل دولار في عام 2019 أعلى بنسبة 1 في المائة فقط مقارنة بالعام السابق، حيث بلغت 282.2 مليار دولار.

وتواصل تكلفة الكهرباء الشاملة أو المستوية الانخفاض بسبب استخدام طاقة الرياح والطاقة الشمسية، وذلك بفضل التطورات في التكنولوجيا المستخدمة واقتصاديات الحجم والمنافسة الشرسة في المزادات. وانخفضت تكاليف الكهرباء المتولدة من محطات الطاقة الشمسية الجديدة في النصف الثاني من عام 2019 بنسبة 83 في المائة عما كانت عليه قبل عقد من الزمن.

وقالت السيدة إنغر أندرسن، المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ”إن جوقة الأصوات، التي تدعو الحكومات إلى استخدام تدابير الانتعاش المتعلقة بكوفيد-19 الخاصة بها لإنشاء اقتصادات مستدامة، في تزايد“. ويوضح هذا البحث أن الطاقة المتجددة هي واحدة من أذكى الاستثمارات وأكثرها فعالية من حيث التكلفة التي يمكننا القيام بها في هذه التدابير الانتعاشية.“

وأضافت أندرسن ”وإذا استغلت الحكومات الانخفاض المستمر في مصادر الطاقة المتجددة لوضع الطاقة النظيفة في صميم الانتعاش الاقتصادي لكوفيد-19، فيمكنها أن تخطو خطوة كبيرة نحو عالم طبيعي يتمتع بالصحة، وهو أحد أفضل سياسات التأمين ضد الأوبئة العالمية“.

وقد أدى استخدام الطاقة المتجددة إلى التهامها لحصة الوقود الأحفوري السائدة في توليد الكهرباء خلال العقد الماضي. وتمثل ما يقرب من 78 في المائة من صافي القدرة التوليدية الجديدة لتوليد الطاقة المضافة على مستوى العالم في عام 2019 في طاقة الرياح والطاقة الشمسية والكتلة الحيوية والنفايات والطاقة الحرارية الأرضية والطاقة المائية الصغيرة. وقد كان الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، باستثناء الطاقة المائية الكبيرة، أكثر من ثلاثة أضعاف الاستثمار في محطات الوقود الأحفوري الجديدة.

وقالت سفينيا شولز، وزيرة البيئة وحفظ الطبيعة والسلامة النووية في ألمانيا: ”تشكل مصادر الطاقة المتجددة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية بالفعل ما يقرب من 80 في المائة من السعة المبنية حديثاً لتوليد الكهرباء“. ”وأن المستثمرين والأسواق على اقتناع بموثوقية وقدرة هذه الطاقة التنافسية“.

وأضافت: ”يمكن أن يكون الترويج لمصادر الطاقة المتجددة بمثابة محرك قوي لانتعاش الاقتصاد بعد أزمة فيروس كورونا، وخلق وظائف جديدة وأمنة“. وفي الوقت نفسه، تعمل مصادر الطاقة المتجددة على تحسين نوعية الهواء ومن ثم حماية الصحة العامة. ومن خلال تعزيز استخدام الطاقات المتجددة في إطار تدابير التحفيز الاقتصادي لفيروس كورونا، فإن الفرصة مهيأة لنا للاستثمار في تحقيق الازدهار والصحة وحماية المناخ في المستقبل.“

ويشير عام 2019 إلى العديد من السجلات الأخرى، ويخلص التقرير إلى النقاط التالية:

- وصلت أعلى زيادة لقدرة الطاقة الشمسية في عام واحد إلى 118 غيغاواط.
- بلغ أعلى استثمار في الرياح البحرية في عام واحد، 29.9 مليار دولار أمريكي، بزيادة بلغت 19 في المائة على أساس سنوي.
- بلغ أكبر تمويل على الإطلاق لمشروع للطاقة الشمسية، نحو 4.3 مليار دولار أمريكي خلال الولاية الرابعة لآل مكتوم في الإمارات العربية المتحدة.
- بلغ أكبر حجم لاتفاقيات شراء الطاقة المتجددة للشركات، نحو 19.5 غيغاواط في جميع أنحاء العالم.
- بلغت أعلى سعة طاقة ممنوحة في مزادات الطاقة المتجددة نحو 78.5 غيغاواط في جميع أنحاء العالم.
- بلغ أعلى استثمار للطاقة المتجددة على الإطلاق في الاقتصادات النامية بخلاف الصين والهند، نحو 59.5 مليار دولار أمريكي.
- توسيع نطاق الاستثمار، مع تسجيل 21 بلدا ومنطقة أرقاما قياسية باستثمار يزيد عن ملياري دولار أمريكي في مصادر الطاقة المتجددة.

وقال نيلز ستيليتز، رئيس مدرسة فرانكفورت للمالية والإدارة: ”نشهد تحولاً في استخدام الطاقة يجري على قدم وساق، مع أعلى قدرة من مصادر الطاقة المتجددة الممولة على الإطلاق. وفي الوقت نفسه، تضرر قطاع الوقود الأحفوري بشدة من أزمة كوفيد-19- مع انخفاض الطلب على استخدام الكهرباء المتولدة من الفحم والغاز في العديد من البلدان، وتراجع أسعار النفط.

”إن أزمات المناخ وجائحة كوفيد-19 على الرغم من طبيعتها المختلفة - هي اختلالات تلفت انتباه صانعي السياسات والمديرين على حد سواء. وتظهر كلتا الأزميتين الحاجة إلى زيادة الطموح المناخي وتحويل إمدادات الطاقة في العالم نحو مصادر الطاقة المتجددة“.

وأدت استثمارات عام 2019 إلى زيادة حصة الطاقة المتجددة، باستثناء الطاقة المائية الكبيرة، في الجيل العالمي لتصل إلى نسبة 13.4 في المائة، لترتفع من 12.4 في المائة في 2018 ومن 5.9 في المائة في عام 2009. وهذا مفاده أنه في عام 2019، أدت محطات الطاقة المتجددة إلى منع انبعاثات ما يقدر بنحو 2.1 غيغا طن من ثاني أكسيد الكربون، وهو توفير كبير نظراً لانبعاثات التي تتجم عن قطاع الطاقة العالمية والتي تبلغ 13.5 غيغا طن في عام 2019.

وقال جون مور، الرئيس التنفيذي لمنظمة بلومبرج إن إي إف **BloombergNEF**: ”تجد الطاقة النظيفة نفسها عند مفترق طرق في عام 2020“. لقد حقق العقد الماضي تقدماً هائلاً، لكن الأهداف الرسمية لعام 2030 كانت أقل بكثير مما هو مطلوب لمواجهة آثار تغير المناخ. وعندما تحف حدة الأزمة الحالية، فلن تحتاج الحكومات إلى تعزيز طموحاتها

بشأن الطاقة المتجددة فحسب، بل وأيضاً إلى إزالة الكربون من قطاعات النقل والمباني والصناعة.

لطلب إجراء مقابلات أو لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالتالي:

صوفي لوران، موظفة اتصالات، برنامج الأمم المتحدة للبيئة - sophie.loran@un.org, + 33 601377917

فيرا كلوببروج، رئيس الاتصالات المؤسسية، وحدة الاتصالات المؤسسية - +49 69 154008 x 322,

V.Klopprogge@fs.de

تيري كوليس، +1-426-878-8712, tc@tca.tc